مستقبل تمويل التعليم العالي في الجزائر

د. عبد الكريم بن أعراب

مقدمة

يحتل تمويل التعليم العالي صدارة الاهتمام من طرف الباحثين ومسؤولي الدول. نبط هـذا الاهتمام بعد التوسع الكبير الذي عرفه التعليم العالي ومسايرة الميزانيات المتزايدة للتدفقـات الطلابية التي أثقلت كاهل الدول مع مرور الزمن، من جهة ونتائج البحوث العلميـة الـتي غيرت النظر إلى التربية من حقل المستهلك إلى حقل إنتاج من جهة أخرى. لاسيما تلـك البحوث التي طورت فيما يسمى بمدرسة شيكاغو من طرف Denison, Shultz, Becker. والـتي تمخضت عنها نظرية الرأسمال البشري (الإنساني)"Human Capital, 1964".

اهتم الباحثون بمجال التربية وأصبحت المؤسسة التربوية التي كانت تشتغل كعلبة سوداء، نعرف مدخلاتها ومخرجاتها ولا نعرف ما يجري بداخلها، مؤسسة خاضعة للبحث لاسـيما فيما يتعلق بالأموال، من أين تتأتى وكيف تنفق وطريقة حساب الكلفة، كذلك السياسـات البديلة المتاحة والممكنة في مجال ترشيد الإنفاق. تولدت عن هذه الحركية، وبسرعة، عـدة منظومات ونماذج تمويلية أفرزت سلسلة من الإصلاحات في مجال تمويل التعليم العالي.

شهد العالم منذ بداية الثمانينيات حركية متزايدة في تجريب آليات جديدة لتمويل التعليـم العالي. أهم معالم هذه التجارب تكمن في مصادر التمويل، نماذج اعتماد ميزانيات الجامعات

*- أستاذ محاضر بجامعة قسنطينة، أستاذ مشارك بجامعة الأمير عبد القادر، خبير لدى CREAD.

ومؤسسات التكوين العالي، كيفيات ترشيد الإنفاق، مسألة الإنصاف والفعالية. هناك اليوم رصيد محترم من البحوث المنجزة لا سيما تلك التي طورت من طرف خبراء اليونسكو، منظمة التعاون (OCDE)، والبنك العالمي، والمعهد العالمي لتخطيط التربية (IIPE)، ومعهد البحث في اقتصاديات التربية (IREDU)، والمرصد الفرنسي للكلفة في التعليم العالي، إلى غير ذلك من الهيئات والمنظمات.

الجزائر من بين البلدان التي عبأت موارد مالية سنوية معتبرة للتكوين العالي. لكن السؤال يبقى مطروحا فيما إذا طورت نماذج تمويلية مسايرة لما يجري في العالم وما هي مميزات هذه النماذج وما هي آفاقها المستقبلية. نتناول من خلال هذه الورقة عرض التجا[illegible]لية في مجال تمويل التعليم العالي من مختلف الزوايا حتى تتولد لدينا [illegible]ري في العالم فيما يتعلق بسياسات تمويل التعليم العا[illegible] لنوء الأول من الورقة. أما الجزء الث[illegible] ينتهي بعد ذلك مقا[illegible]

المكتبة الرقمية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الا[illegible] التعليم العالي، التذكير بمختلف

تزا[illegible] تعليم العالي خلال العشرية الأخيرة من طرف السلطات العمومية والباحثين في مجال التربية عموما والاقتصاد التربوي خصوصا. هذا الاهتمام لم يكن وليد الصدفة بل كان نتيجة حتمية لتطور وتوسع التعليم العالي وتزايد الطلب على التكوين. التدفق الطلابي السنوي ظاهرة عالمية تستحق الإشادة. عدد الطلبة في العالم انتقل من 6.5 مليون سنة 1950 إلى 51 مليون سنة 1980 ليصل 90 مليون سنة 2000[1]. هذا التزايد الكبير الناتج عن انفجار ديمغرافي طلابي حتم على العديد من الحكومات تعبئة موارد إضافية غالبا ما كانت على حساب قطاعات أخرى لا تقل أهمية من قطاع التعليم العالي. تصاعد الموارد المالية اللازمة للإنفاق على التعليم العالي حتم على السلطات الوصية البحث باستمرار عن

[1] Alternatives économiques n°187, P.39.

سياسات بديلة لتمويل التعليم العالي. ويبقى الهدف المنشود تحقيقه يتمثل في "تكوين نوعي بأقل كلفة وأكثر إنصافا".

تميزت التجربة العالمية في مجال تمويل التعليم العالي بمحاولات عديدة قصد الوصول إلى نماذج وآليات تمكن عارضي التكوين الجامعي من تحقيق الهدف السابق الذكر. وفيما يلي تسليط الضوء على هذه التجارب.

1- أنماط التمويل

اقترح خبراء (1990, OCDE)خمسة أنماط:

1-1- التمويل بالاعتماد على الموارد الذاتية: وهو التمويل الذي يعتمد بالدرجة الأولى على حقوق التسجيل في الجامعة أو المؤسسة الجامعية وكذلك عقود البحث. عندما يعتمد هذا النوع من الأنماط تعمل الجامعة أو المؤسسة الجامعية بمبدأ المتاجرة والبحث عن التوازنات المالية قصد تحقيق الأرباح.والمشرفون على هذا النوع من التكوين يبحثون دائما على الطريقة المثلى لجلب أكبر عدد ممكن من الطلبة بتقديم تعليم نوعي غالبا ما يكون انتقائي. جامعة يول (Yale) استطاعت أن تحقق رأسمالا يقدر بـ 19 مليار دولار مكنها من الحصول على موارد سنوية، نتيجة توظيف الأموال، تقدر بمليار دولار [1]، هذا الوضع المالي يجعلها تحتل الصدارة في مجال التمويل الذاتي.

1-2- منظومة القروض (الاعتمادات)العمومية: هذا النمط يرتكز على التمويل العمومي ويخضع لمبدأ المفاوضات بين الممول، الذي غالبا ما تمثله وزارة التعليم العالي أو وزارة التربية، ومسؤولي الجامعات. يتميز أيضا بنوع من الصلابة (Rigidité)فيما يتعلق بتخصيص المبالغ المالية لكل بند من الميزانية. والوزارة الوصية ترغم مسؤولي الجامعات على تقديم جملة من الوثائق والبيانات غالبا ما تجعل العلاقة في توتر دائم. كما أن هذا النمط يدفع بالمسؤولين إلى استعمال كل الحيل قصد الحصول على مبالغ كبيرة تمكنهم من الإنفاق بيسر.

1 - F. Vérillaud, 2000.

OyΘ ЖÆÇ O Ѡ OyΘ к Ã ЖȳѠ Θ r OyЖe Ѡ OyΘ OyЖȳ к e Ç

1-3- منظومة الغلاف المالي الكلي: يتميز هذا النمط بالموافقة من طرف الوزارة الوصية على مبلغ إجمالي للمؤسسة الجامعية، على أن تتصرف هذه الأخيرة في كيفية نشر الغلاف المالي الكلي على مختلف البنود حسب حاجياتها. ويوفر هذا النمط مرونة كبيرة لمسؤولي الجامعات لكنه يطرح إشكالية أخرى تتعلق بمراقبة نماذج تسيير الأموال العمومية. في البلدان الطامحة في النمو يلاحظ توجيه الإنفاق لأغراض ليست بالضرورة تربوية. على سبيل المثال الإنفاق على تجديد المكاتب وتزيين المحيط وشراء السيارات بدل أن توجه القروض المفتوحة لاقتناء الكتب ووسائل الدعم التربوي.

1-4- منظومة التوفيق بين ممولين عموميين مختلف أنماط التمويل تشترك تواجد عدة جهات في تمويل التعل ـالي أو وزارة التربية بل تساهم عدة ... وع الإدارات المانحة بت ـى الأموال ومتابعة نموذج ـالي والميزاني. لأن الجهات الممولة ليست ... ى المؤسسات الجامعية.

1-5- ـنمة على مبدأ "بيع الخدمات": تعتبر المؤسسة الجامعية في هذا النمط كمنشأة خاصة تقليدية تعمل بمبدأ الربحية. صيغة التعاقد بين الممول والمؤسسة المكونة يخضع للتفاوض بين الطرفين. وترتبط في هذه الحالة نوعية التكوين ارتباطا وثيقا بنوعية العقود المبرمة. والجامعة تقوم ببيع خدمات (التكوين) مقابل الحصول على أموال من الجهات المستفيدة من هذا التكوين.

هذه هي بإيجاز مختلف الأنماط المتعلقة بتمويل التعليم العالي، ونتناول بالدراسة فيما يلي منظومات حساب الميزانيات؟

2- منظومات حساب الميزانيات وتقدير المبالغ المعتمدة:

المكتبة الرقمية جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

إذا اعتمدنا على ما تم تطويره في بلدان منظمة (OCDE ،1993) نجد كذلك خمس منظومات محصاة يمكن عرضها ولو باختصار.

2-1- المنظومة التجريبية (منظومة الشباك المغلق): يرتبط حجم التمويل في هذه المنظومة بمستوى الإنجاز الفعلي من طرف الجامعة. بقدر ما تنجز من أهداف متفق عليها بقدر ما تمنح بالأموال اللازمة.هذه المنظومة تهدف إلى تحفيز مؤسسة التكوين العالي لكي تسهر على تحقيق أكبر قدر من النتائج.

2-2- منظومة التمويل المتزايد (incrémentaliste): البلدان التي تعتمد هذه المنظومة تسلك نظام منح الاعتمادات بتقنية سهلة. مبلغ ميزانية المؤسسة المكونة للسنة (T) يتألف من المبلغ المعتمد والمنفق خلال السنة (T-1) مع إضافة إليه مبلغ جزافي. ينتج عن هذا النوع من منظومات حساب ميزانية الجامعة تزايد مستمر للمبالغ السنوية بغض النظر عن الحاجيات الحقيقية للأموال. هذه المنظومة التي لا تزال قائمة في البلدان الطامحة في النمو تستدعي كثيرا من الأسئلة خاصة ما تعلق بمسألة ترشيد الإنفاق. وسلوك مسؤولي الجامعات يتناقض كلية مع نموذج الاستغلال الأمثل للإمكانيات المتاحة. يتصرف القائمون على تسيير الأموال في نهاية كل سنة مدنية من دون حكمة. لأنهم يقومون بصرف الأموال المتاحة في شراء أشياء ليسوا في حاجة إليها. المهم عندهم هو عدم إرجاع المبالغ المتبقية للخزينة العمومية. لأنهم لو قاموا بذلك سيتحصلون على مبالغ أقل خلال السنة الموالية. هذه المنظومة هي مصدر من أهم مصادر تبذير الأموال العمومية.

2-3- منظومة الصيغ أو المنظومة النمطية: يتم إعداد الميزانيات وفق صيغ رياضية تأخذ بعين الاعتبار مختلف المتغيرات المتعلقة بالجامعة كالتخصصات المدرسة وعدد الساعات المدرسة وتعداد الطلبة بالإضافة إلى المساحات المبنية الخ... تضبط ميزانية الجامعة على ضوء هذه المعطيات وفق مبالغ محددة مسبقا لكل متغير. في هذه المنظومة يلاحظ أن المؤسسة

الجامعية بمقدورها معرفة مقدار ميزانيتها مسبقا مقارنة بالمعلومات المتوفرة حول المتغيرات السابقة الذكر.

2-4-منظومة التمويل الترجيحي حسب النتائج: يشترط الممول في هذه المنظومة شروطا من المؤسسة المكونة تتعلق غالبا بنوعية التكوين المطلوب. يدخل هذا النمط ضمن التكوين حسب الطلب. يتأتى المال للجامعة حسب قدرتها للاستجابة للشروط الموضوعة من طرف الممولين وكذلك حسب النتائج المحققة.

2-5- منظومة العقود: هذه المنظومة مبنية على دفتر شروط بين الجهة الممولة والجهة المكونة. تلتزم الجامعة مثلا بضمان تكوين معين وبمواصفات معينة مقابل الاتفاق عليها. والفرق بين هذه المنظومة والمنظومة السابقة يكمن في كون والممول. في المنظومة الأولى يقدم الممول ... قد يربط الطرفين.

المكتبة الرقمية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

...ية:

...معتمدة من طرف كل بلد والتي تضبط الكي... ...ره الوصية الاعتمادات للجامعات ومؤسسات التعليم العالي. ... تخصيص على أنماط ومنظومات التمويل المعتمدة من طرف البلد وتختلف من دولة إلى أخرى. نذكر على سبيل المثال نماذج GARACES التي استبدلت بنماذجSANREMO بفرنسا. ونماذج CAMPUS بكندا. أما بأمريكا فقد تم اختيار نماذجRRPMC و HIS بألمانيا (Gravot, 1993) أما بتونس فقد تم اعتماد نموذج سمي SAGES وهذا منذ 1997[1].

4- الاتجاهات الحالية لتمويل التعليم العالي:

إن الاتجاهات الحالية لتمويل التعليم العالي تتميز بمعطيات ثلاث[2]:

1- UNESCO, 1997.
2 - Benarab, 2000.

4-1- التنويع في مؤسسات التعليم العالي: مرت ... معات عبر العـــالم بعـــدة مراحل. في بداية السبعينيات كان الاتجاه العام، لا سيما في بلدان OCDE، يعرف بتواجـــد جامعات تعرض تكوينا متنوعا أين نجد كل الاختصاصات وكذلك أنشطة البحث. تغير هذا الاتجاه في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات لتصبح الجامعات أكثر تخصصا ثم لتميل مـــع مطلع التسعينيات إلى جامعات عارضة للخدمات التكوينية وباحثة عن مصادر تمويل جديـدة ومتنوعة.

4-2- التنويع في مصادر التمويل: يمكن لنا أن نصنف الجامعات ضمـــن ثـــلاث فئات. الفئة الأولى وتشتمل على الجامعات التي تعتمد في تمويلها علـــى اســـتقلالية نســـبية لكونها تملك مداخيل ذاتية. الفئة الثانية تعتمد فيها الجامعات على المداخيـــل المأتـــاة مـــن حقوق التسجيل أو ما يسميه البعض رسوم التسجيل. أما الفئة الثالثة فهي تلك التي تعتمـــد بشكل شبه كلي على التمويل العمومي.

4-3- التنويع في آليات التمويل: يلاحظ عبر العالم اتجاه يميل إلى التنويع في آليـــات التمويل. كل بلد يتمتع بنموذج قد يكون متشابها مع بلدان أخرى كما يمكن أن يختلف من بلد إلى آخر. على سبيل المثال بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية يصنفون ضمـــن 3 فئات، الفئة الأولى تعتمد منظومة تمويل الجامعات بتطبيق أسلوب الصيغ، من بينها ألمانيـــا، هولندا، الدانمرك، النرويج. الفئة الثانية تطبق منظومة العقود كإنجلترا وفرنسا. الفئة الثالثـــة تعتمد على التمويل برسوم التسجيل المدعمة أحيانا كالمنظومة المختلطة في اليابان والولايـــات المتحدة.

5- ورشة الإصلاحات العالمية

تميزت العشرية الأخيرة من القرن العشرين بورشة عالمية للإصلاحات في مجـــال تمويـــل التعليم العالي نذكر من بينها تجارب بعض الدول قصد إعطاء صورة عن هذه الإصلاحات.

5-1- أستراليا: منذ 1989 تم تأسيس مخطط لإصلاح تمويل التعليم العالي سمي ب

"higher education contribution sheme". من بين أهداف هذا المخطط إشراك الطلبة في تحمل 20% من الكلفة الأحادية المتوسطة باللجوء إلى نظام القروض المفتوحة للطلبة. تسدد هذه القروض عندما يفوق دخل الطالب، بعد التخرج، الأجر الأسبوعي المتوسط. قامت الدولة بتخفيضات على القروض وصلت إلى 25% سنة 1993.

5-2- في إنجلترا، بداية الثمانينيات: مر نموذج تمويل التعليم العالي في إنجلترا بعدة مراحل أهمها الانتقال مع مطلع الثمانينيات من النموذج الجماعي (collégial) إلى النموذج البيروقراطي (bureaucratique) وهو النموذج الذي يعتمد على 39 مؤشرا معروفة باسم مؤشرات الأداء.

5-3- في فنلندا، 1994. قامت وزارة التربية [illegible] يتعلق بإمكانية استعمال طريقة الوصل [illegible] طريقة عرفت في الولايات ال[illegible] سنوية هي بلوغ ثلاثة أ[illegible] ن الثاني يهدف إلى تحديد منظومة التمويل [illegible] حلية.

5-4- [illegible]د. أصبحت الجامعات تمول ابتداء من سنة 1994 من طرف الدولة وفق اعتمادات عادية أخرى، التعليم عن بعد، نفقات صيانة المحلات، نفقات الدكتوراه. تصرف للجامعة مبالغ حسب أهمية كل عنصر.

5-5- جمهورية التشيك، 1990،1992، 1995. قانون ماي 1990 مكن الجامعات من الحصول على موارد أخرى غير عمومية كما سمح هذا القانون للجامعات بالقيام بأنشطة قصد الحصول على مداخيل. في سنة 1992 تمت المصادقة على قانون الجباية الترغيبي أتبع بقانون آخر حول الجامعات سنة 1995. هذا القانون الأخير يهدف إلى إدخال منظومة تمويل تعتمد على رسوم التسجيل قصد تغطية 20 % من الكلفة.

المكتبة الرقمية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

5-6- السنغال، 1994. قامت دولة السنغال ابتداء من سنة 1994 بإجراءات في ميـــدان تمويل التعليم العالي. أولها التخلي عن مبدأ الاستفادة من الخدمات الجامعية بشكل آلي. هـذا ما أدى إلى انخفاض في عدد المستفيدين من 25000 إلى 9755 مستفيد. أما المطاعم الجامعيـــة فقد تم التنازل عنها لصالح القطاع الخاص لتسييرها. هذا ما أدى إلى ارتفاع أسعار الوجبات من 40 فرنك إلى 110 فرنك (CFA). الغرف الجامعية بدورها عرفت زيادة معتبرة في مبـالغ الكراء حيث انتقلت من 2500 فرنك إلى 4000 فرنك[1].

5-7- الكامرون، 1993. قامت دولة الكامرون بإصلاحات خلال سنة 1993 الغايـــة منها تقليص عدد المستفيدين من المنح والمصادقة على تبني رسوم التسجيل. وصـــل تعـداد الطلبة في جامعة ياوندي سنة 1996 إلى 15000 طالب. جميع الطلبة غير ممنوحين.

5-8- مصر، نقاش وطني و المغرب قانون جديد، 2000. يلاحظ اهتمام كبـير في مصر والمغرب بتمويل التعليم العالي. في البلد الأول تم فتح نقاش وطني وفي الثاني تمـــت المصادقة على قانون جديد سنة 2000. للتذكير يتواجد بكلا البلدين قطاع خاص إلى جـنب القطاع العمومي.

5-9- الجزائر، مشروع قيد الدراسة، 2001. أما في الجزائر التي لم تتغير بها منظومة تمويل التعليم العالي منذ 1971 تحاول تدارك الوضع بإنشاء لجان لدراسة مختلف الإصلاحـات كما أن هناك مشروع دراسة ممول من طرف البنك العالمي يهدف إلى إيجاد حلول كفيلـــة بإعادة النظر في منظومة تمويل التعليم العالي.

6- مصادر تمويل التعليم العالي بعض الأمثلة

لكي تتضح لنا الفكرة أكثر حول مصادر التمويل ومساهمة التمويـــل الخـــاص نقـــدم الجدول الآتي الذي يبرز مدى مساهمة كل من التمويل العمومي والتمويل الخاص في كـــل بلد.

1 -Afrique Education, 1996.

OуΘ ЖКÆЄ О Ѡ OуΘ к Ã ЖЌ Ѡ Θ r OуЖe Ѡ OуΘ OуЖЌ к e О

الجدول رقم 1. مصادر تمويل التعليم العالي في بعض البلدان.

البلد	التمويل العمومي	التمويل الخاص
كندا	85.6	14.4
أمريكا	56.2	43.8
أستراليا	79.7	20.3
اليابان	39.2	60.8
ايرلندا	85.7	14.3
هولندا	99.8	00.2
إسبانيا	81.5	18.5
تركيا	95.9	
المجر	93.3	
الجزائر		

المكتبة الرقمية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

اله

ا ربية من طرف الحكومات حيث يســـاهم التمويل ٪ 20. الجدول يبين بوضوح الفروقات بين مختلف البلدان فيما يتعلق ـدر هذا الهدف. البلدان المتطورة كأمريكا واليابان تأتي في المقدمة حيـــث تجاوزت بكثير هذا المعدل، إسبانيا، كندا وايرلندا تتجه في تحقيق هذا الهدف في حين ترتكـز البلدان الطامحة في النمو بشكل كبير على التمويل العمومي.

لقد تعرفنا بإيجاز على مختلف التجارب العالمية في مجال تمويل التعليم العالي. نتنـــاول الآن بالدراسة التجربة الجزائرية.

II - التجربة الجزائرية في مجال تمويل التعليم العالي

حاولت الجزائر منذ افتكاكها لاستقلالها عام 1962 أن تضع سياسات تعليمية ديمقراطيـــة منصفة. سلسلة الإصلاحات التي قامت بها الدولة الجزائرية اعتمدت على مبدأين أساســين،

المبدأ الأول يكمن في إلزامية التعليم والثاني في مجانيته. مجانية التعليم تعني تكفل الدولة بمجمل نفقات التعليم. إصلاح التعليم العالي في عام 1971 ثم التعليم الابتدائي والثانوي عام 1976 كرسا بوضوح هذين المبدأين.

ما يهمنا هنا هو تمويل التعليم العالي الذي نحاول إعطاء صورة شاملة عن منظومته.

1- منظومة تمويل التعليم العالي الجزائري

1-1 من زاوية أنماط التمويل: تصنف منظومة تمويل التعليم العالي في الجزائر ضمن منظومة القروض العمومية وهذا حتى عام 1995 حين حاول المسؤولون على الميز إليه في وزارة التعليم العالي إحداث تغييرات في أسلوب تسيير الموارد المالية.اعتمدت منظومة الغلاف الكلي النسبي مصحوبة بتوجيهات مركزية. لكن هذا التغيير لم يحدث نقلة نوعية حيث بقيت المنظومة تسير وفق نمط مركزي.

1-2- من زاوية منظومة حساب الميزانيات: المنظومة الجزائرية هي منظومة التمويل المتزايد. تحسب ميزانيات مؤسسات التعليم العالي وفق هذه المنظومة التي سبق شرحها. كل سنة تقدر الميزانية للجامعة حسب مبلغ السنة التي سبقتها مع إضافة مبلغ جزافي كثيرا ما يبرر بتزايد تعداد الطلبة.

1-3 من زاوية نماذج التمويل: فهو نموذج يتميز بتدخل الدولة ومركزية القرار. تجدر الإشارة هنا أن نموذج التمويل في الجزائر لازال لحد الآن يتميز بالتدخل الكبير للدولة وبشكل مركزي. محاولات تطوير منظومة لامركزية، بإنشاء أكاديميات جهوية، لم تعمر أكثر من 5 سنوات، تم التخلي عنها عام 2000.

1-4 من زاوية طبيعة النفقات: نموذج تمويل التعليم العالي في الجزائر تسيطر عليه النسبة العالية للموارد المخصصة لتمويل المساعدة المباشرة والغير مباشرة منح، إطعام،

إسكان، نقل، حيث تمثل نسبة تفوق 40%[1]. لكي تتضح لنا الوضعية أكثر تكفي مقارنة منظومات دعم الطلبة مع عينة من البلدان وهو ما يوضحه الجدول الآتي

جدول رقم 2 : مقارنة مجموعة من الدول في مجال الدعم المباشر للطلبة.

البلد	منظومة المساعدة	نسبة الطلبة الممنوحين	الشرط الأكاديمي
إسبانيا	منح	%20	نعم
فرنسا	منح+قروض	%18	نعم
إيطاليا	منح+قروض	% 2,5	نعم
اليونان	منح+قروض	% 7	
الجزائر	منح	%80	

المصدر : (EURYDICE, 1993) بالنسبة لـ

يتضح من الجدول أن الـ ...جتمـاعي، دراساتنا حـ ...سودية منظومة دعم الطلبة على ...ى المنحة التي يتلقاها الطالب فهو يستفيد من ... الغذائية التي تكلف الدولة 5،1 دولار أمريكي يشتريها الطالب ...ى حدره 016،0 دولار وهو ما يمثل 2،1 %من سعرها الحقيقي[3]. للتذكير فإن القيمة التي يدفعها الطالب لم تتغير منذ 1971.

1-5- نموذج مثقل بنسبة نفقات الأجور: بالإضافة إلى ما عرض فإن المنظومة التمويلية الجزائرية في مجال التعليم العالي، مثل العديد من البلدان الطامحة للنمو، تثقلها نفقات الأجور التي تحوم حول 80 % من ميزانية مؤسسات التعليم العالي. هذا الوضع لا يمكن الجامعات من الحصول على موارد كبيرة يمكن أن توجه إلى تحسين الأداء التربوي.

2- مزايا نموذج تمويل التعليم العالي الجزائري

1- Benarab, 1997.
2- Benarab, 1997,1998,1999,2000.
3- Benarab, 2001

إن المزايا التي يمكن ذكرها نابعة من الوثائق المسيرة للتعليم العالي وبالتالي نظريا هذه المزايا هي:

2–1 نموذج يهدف إلى توفير الإمكانيات المالية لضمان تكوين عال جيد.

2–2 نموذج يعطي استقلالية تامة للآمرين بالصرف في كيفية صرف ميزانية التشغيل.

2–3 نموذج مبني على أولوية دفع الأجور وتغطية الحاجيات التربوية.

2–4 نموذج يهدف إلى تحقيق مبدأ الإنصاف.

2–5 نموذج يضع في سياسته أولويات التكوين العالي (التوثيق، العقاقير المخبرية، الخ..).

2–6 نموذج ساير انفجار التعليم العالي (بين 1985 و1999 تضاعفت الميزانية ب 11,91 مرة في حين تضاعفت أعداد الطلبة ب 3,64 مرة. متوسط الإنفاق للطالب الواحد انتقل من 27270 دينار سنة 1985 إلى 89020 دينار سنة 1999).

3- عيوبه

على ضوء التجارب العالمية لتمويل التعليم العالي يمكن لنا أن نحصي بعض العيوب التي بإمكان الدولة الجزائرية إعادة النظر فيها. هذه العيوب مصنفة من زاوية الاستعمال العقلاني للإمكانيات المتاحة. لأن ما يبدو لنا عيوبا (ما يجب أن يكون) قد يبدو للبعض مزايا إذا استثنينا مقاربة الاقتصاد التربوي. لكن الظروف الاقتصادية للجزائر وضرورة تحقيق الإنصاف بين الطلبة ووجوب التسيير المرشد للموارد يستدعي التفكير في هذه العيوب وهي:

3–1– نموذج يرتكز بشكل شبه كلي على المصادر العمومية. الاعتماد على التمويل العمومي بصورة مطلقة لم يبق ما يبرره. إشراك الطالب أو أسرته بالمساهمة في تغطية جزئية للكلفة الأحادية المتوسطة هو إجراء يهدف إلى تحقيق الإنصاف وتحسين نوعية التكوين.

3–2– نموذج جد مركزي. جميع مراحل إعداد وتنفيذ الميزانية ممركزة في مديرية واحدة بوزارة التعليم العالي بل وفي مجموعة بسيطة من الأشخاص. توسع التعليم العالي وتضاعف أعداد الطلبة والمؤسسات التعليمية يجعل من مركزية القرار أسلوبا محدود النتائج. لتبرير هذه

OyØ ЖÆÇ O Ѿ OyØ ѫ Ã ЖӮ Ѿ Ø ѓ OyЖе Ѿ OyØ OyЖӮ ѫ е Ç

الأحكام تكفي الإشارة إلى أن عدد الإطارات المشرفة على تسيير المال لم يتغير منذ 20 سنة في الوقت الذي تضاعف فيه عدد المؤسسات عدة مرات.

3-3- نموذج تمويل متزايد مصدر للتبذير. تعتمد منظومة تمويل التعليم العالي في الجزائر على نموذج التمويل المتزايد الذي سبق شرحه. هذا النموذج هو مصدر للتبذير والتسيير المختل للموارد الندرة. يلاحظ أن مسؤولي مؤسسات التعليم العالي يلجؤون في نهاية كل عام مدني إلى إنفاق ما تبقى من القروض المفتوحة بأية طريقة خوفا من الحصول على ميزانية أقل خلال العام الموالي. لكي توضح هذه الظاهرة أكثر يكفي عرض نتائج تجربة قمنا بها في جامعة قسنطينة، ارتكزنا فيها على نموذج اعتماد ميزانيات المعاهد مبنية على انية صفر (Budget à base zéro) سمياه النموذج المنصف. النتائ

الجدول رقم 3. مقارنة بين النموذج الـ
فعلية في جامعة قسنطينة

		نموذج تمويل منصف ميزانية قاعدة صفر 1996	
		نفقات تربوية	نفقات غير تربوية	نفقات تربوية
الإعلام الآ	60..	34.00	25.30	74.00
علوم الطبيعة	20.50	79.50	11.00	89.00
العلوم الدقيقة	62.74	37.26	19.00	81.00
الحقوق	59.00	41.00	22.00	78.00
علم الاقتصاد	62.20	37.80	30.00	70.00
العلوم الاجتماعية	42.70	57.30	27.00	73.00
علم الاجتماع	71.00	29.00	19.00	81.00
المكتبيات	61.00	39.00	14.00	86.00
الفيزياء	05.00	95.00	32.00	68.00

المكتبة الرقمية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المصدر BENARAB. 2000. in Efficacité versus équité. l'Harmattan. France. Canada.

إن الجدول يبين بوضوح مدى أهمية التخلي عن نموذج التمويل المتزايد. التجربة التي قمنا بها في جامعة قسنطينة جوبهت في البداية بمحاولات رفضها تخوفا من ظاهرة تناقص الموارد لكن بعدما فهم مسؤولو المعاهد أن النموذج الجديد يهدف إلى ترشيد التسيير المالي وليس نموذجا عقابيا وافقوا جميعا على الفكرة، والأكثر من ذلك أننا سجلنا لأول مرة في تاريخ الجامعة أنه في عام 1996 تصرف المشرفون على المعاهد بمهنية كبيرة، الأموال التي اعتمدت لكل معهد بعد دراسة معمقة للحاجيات التربوية والإدارية تم إنفاقها بحكمة. عندما يتبين للمعهد أن الأموال أكثر من حاجياته يتنازل عنها تلقائيا لرئاسة الجامعة التي تعيد توزيعها حسب الحاجيات، هذا ما خلق جو ثقة بين مختلف المسؤولين وتم القضاء على ظاهرة التهافت على الإنفاق في نهاية السنة بدون ترشيد. نموذج التمويل المبني على الميزانية صفر لم يعمر سوى عامين. تم التخلي عنه والرجوع إلى النموذج المتزايد عام 1998.

3-4- نموذج ثقيل: بالإضافة إلى ما تم عرضه يمكن إضافة عيب آخر وهو تعدد الميزانيات خلال السنة المالية الواحدة. ثلاث ميزانيات لكل عام، الميزانية الأولية غالبا ما تتم المصادقة عليها بين الشهر الخامس والسابع ثم ميزانية إضافية خلال شهر أكتوبر تليها ميزانية نهائية خلال شهر نوفمبر أو ديسمبر أحيانا. يمكن لنا تصور مدى بيروقراطية وثقل هذا النموذج. نظام المحاسبة العمومية المعتمد في تسيير الجامعات يضاف كعنصر آخر لما سبق ذكره. الغدو والرواح بين الآمر بالصرف والمراقب المالي ووكيل المحاسبة ومديرية المالية بالوزارة يتطلب في أحسن الظروف 11 مرحلة[1].

3-5- مع مرور الزمن أصبح نموذجا غير منصف: إذا كانت أهداف نموذج التمويل العمومي المتزايد في الجزائر ترتكز على مبدأ الإنصاف فإنه مع مرور الزمن أصبح نموذجا غير منصف على الأقل من زاويتين: الأولى تتمثل في طريقة تخصيص الميزانيات

1 - Benarab. 1997.

OyΘ ЖKÆÇ O Ѡ OyΘ ϰ Ã ЖȲ Ѡ Θ ґ OyЖe Ѡ OyΘ OyЖȲ ϰ e C

للجامعات التي تخضع لقوة المفاوض دون الاعتماد على معايير علمية وبالتالي يمكن أن تأخذ جامعة أكثر من حقها وأخرى أقل من حقها. أما الثانية تتعلق بسياسة دعم الطلبة، هذه السياسة التي كانت تهدف إلى مساعدة الفقراء وتمكينهم من موارد متاحة تشمل الآن جميع الطلبة دون تمييز بين الفقراء والأغنياء. في الوقت الذي يقتسم فيه الطالب الفقير مبلغ المنحة مع أسرته يستعمل الطالب الغني المنحة لشراء البنزين لسيارته الفخمة.

4- محاولات الإصلاح

حاولت الدولة الجزائرية في العديد من المرات إصلاح منظومة تمويل التعليم العالي باءت كلها بالفشل. في عام 1987 يقوم فريق من خبراء البنك العالمي بتشخيص الو ... واقتراح جملة من التوصيات[1] بقيت حبرا على ورق تلتها محاولة إصلا- ... ما نصبت اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية تحت ... لف الأطراف إلا أن نتائج أشغالها ت... عدة محاولات متتالية ... ب رفع مبلغ رسوم التس... ر إلى 2.66 دولار) ومحاولة ثانية عام 2000 ... ب إلى رفع رسوم التسجيل مرة ثانية من 200 دينار إلى 00... ر إلى 6.66 دولار). كما نصبت لجنة وطنية عام 2001 قصد تقويم المنظومة التربوية بكاملها انتهت إلى تقديم تقرير لرئيس الجمهورية لم يخلص إلى إجراءات فعلية في الميدان. بالموازاة مع هذا ينكب حاليا فريق من الخبراء الجزائريين في مركز البحوث (CREAD)لصياغة التقرير النهائي المتعلق بتمويل التعليم العالي في إطار مشروع دراسة ممول من طرف البنك العالمي.

ما يلاحظ أن سلسة محاولات الإصلاح تبوء دائما بالفشل وهو ما يطرح بحدية إشكالية هذا الفشل.

المكتبة الرقمية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

1- Banque Mondiale, 1997.

5- الآفاق

لقد وصفنا بإيجاز منظومة تمويل التعليم العالي وبينا نقاطها القوية والضعيفة لكن السؤال يبقى مطروحا حول آفاق إصلاح هذه المنظومة التي يبدو لنا أنه آن الأوان لمباشرته نظرا للمبررات التي يمكن أن تصنف ضمن ما يلي.

5-1- أسباب التغيير: من بين أسباب التغيير

5-1-1- معضلة التوفيق بين التدفقات الطلابية واستمرارية الاعتماد على المصادر العمومية. بلغ تعداد الطلبة هذا العام زهاء 500000 طالب وميزانية وطنية سنوية لعام 2000 مقدرة بـ 38580667000 دينار أي ما يعادل 514408000 دولار. هل تستطيع الدولة لوحدها المضي مستقبلا في تمويل التعليم العالي؟

5-1-2- معضلة استمرار نموذج التمويل في اتجاه معاكس للسياسة الاقتصادية: ولوج الجزائر في أزمة اقتصادية حادة حتمت عليها تصحيحات هيكلية متتالية ومفاوضات مع المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي ونادي باريس أثمرت بإعادة جدولة مديونية ثقيلة تجاوزت 30 مليار دولار. نتيجة الأوضاع الاقتصادية الداخلية والخارجية اضطرت الجزائر إلى تغيير سياستها الاقتصادية لتنتقل من منظومة اقتصادية مرتكزة على التخطيط المركزي إلى منظومة اقتصادية تعرف باقتصاد السوق. تبعت هذا النمط الجديد إجراءات غيرت المجتمع بصورة جذرية لا سيما فيما يتعلق بتسريح العمال وخصخصة المنشآت وبيعها وتسريح المبادرات الفردية وإعادة النظر في جل القوانين الاقتصادية. كيف يمكن للجزائر أن تستمر بمنظومة ازدواجية، منظومة تمويل التعليم العالي لم تتغير وباقية محافظة على النمط المعتمد على التخطيط المركزي في الوقت الذي تغيرت فيه كل المعالم الاقتصادية التي تحولت إلى الاقتصاد الحر؟

5-1-3- معضلة الاختلال بين مستويات المنظومة التربوية: ما هي التفسيرات التي يمكن أن تعطى إلى الاختلالات الملاحظة بين التعليم الابتدائي والثانوي من جهة والتعليم

OуЭ ЖÆÇ О Ѿ OуЭ к Ã ЖЎ Ѿ Э Г OуЖе Ѿ OуЭ OуЖЎ к е О к

العالي من جهة ثانية، حيث يحتم التلميذ في المستوى الثانوي على دفع رسوم تسجيل قدرها 750 دينار والتكفل بجميع المصاريف المتعلقة بالنقل والإطعام دون دعم يذكر في الوقت الذي يتمتع فيه الطالب في المستوى العالي بالمجانية التامة بالرغم من أن قوانين الدولة السارية المفعول التزمت فقط بالتكفل بالتلميذ لسن 16 عاما[1]، إضافة إلى أن نظرية الرأسمال البشري (الإنساني) تعتبر التعليم الجامعي استثمارا فرديا ذا عائد (Becker. 1964) كان من المفروض أن يتحمل الفرد جزئيا أو كليا تمويل تكوينه.

هذه بعض الأسباب التي تدعو السلطات العمومية إلى وجوب التفكير في إعادة النظر في السياسة التمويلية للتعليم العالي. بالإضافة إلى هذه المبررات هناك فرص [illegible] تغيير.

5-2- فرص التغيير: تتوفر للدولة الجزائرية فرص [illegible]

5-2-1- نتائج سيرورة الإصلا[illegible]

الجزائر إلى اقتصاد الس[illegible] حه لإصلاح منظو[illegible]

ال[illegible] سيرورة التغيير وبشكل عاجل: ما يلاحظ لدى جميع الم[illegible] بوجوب الإسراع في إصلاح منظومة تمويل التعليم العالي، هذه القنا[illegible] حد ذاتها حكم على محدودية المنظومة الحالية وبلوغها أقصى ما يمكن أن تصل إليه.

5-2-2- التجارب العالمية ونتائجها: وصلت تجارب البلدان في العالم إلى نتائج مهمة في مجال نماذج تمويل التعليم العالي. قامت بلدان كثيرة طامحة في النمو بإصلاحات جذرية تخلت من خلالها على نموذج التمويل المتزايد من جهة وإشراك الطلبة في تمويل نسبي لتكوينهم من جهة أخرى. ترتكز سياسات تمويل التعليم العالي العمومي في العالم، حسب تقارير البنك العالمي، على 3 ركائز، ا) تعبئة الموارد الخاصة لتمويل التعليم العالي العمومي،

1- أمرية أفريل 1976

المكتبة الرقمية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ب) دعم الطلبة الذين تتوفر فيهم الشروط المطلوبة لكن أسرهم ذات دخل محدود لا تمكنهم من متابعة التكوين العالي. ج) تشجيع الفعالية في إنفاق الموارد المالية بين المؤسسات العمومية وبداخلها[1].

5-2-3- الكلفة: تضاعفت الكلفة المتوسطة للطالب مع مرور الزمن مما تحتم على السلطات العمومية وجوب البحث عن كيفية مساهمة الطالب لتغطية جزئية لها تقدر حاليا على المستوى الدولي ب 20 %. لكي تتضح لنا الفكرة أكثر نعرض تطور الكلفة المتوسطة بين 1987 و 1999 وهو ما يبينه الجدول رقم 4.

جدول رقم 4. تطور الكلفة الأحادية المتوسطة بين 1987 و 1999.

الوحدة: 1000 دينار جاري.

العام	1987	1989	1991	1993	1995	1997	1999
الاعتمادات النهائية	3618200	4680000	7052000	13041629	17935744	22462057	35067709
عدد الطلبة	147835	170374	203442	242069	244314	299500	393930
الكلفة المتوسطة	24.47	27.46	34.66	53.87	73.41	74.79	89.02

المصدر: جدول محسوب وفق معلومات وزارة التعليم العالي.

ملاحظة: عدد الطلبة محسوب بطريقة اليونسكو لمواءمة السنة الجامعية بالسنة المالية.

نلاحظ أن الكلفة المتوسطة تكاد تتضاعف بأربع مرات بين 1987 و 1999. الاتجاه العام في التزايد يستدعي التفكير في إيجاد نموذج آخر لتمويل التعليم العالي العمومي.

5-2-4- السياسات البديلة الفعالة المتاحة في مجال تسيير الموارد المالية العمومية النادرة: تطرقنا إلى مختلف المنظومات ونماذج تمويل التعليم العالي المعروفة حاليا في العالم وتبين لنا أن هناك إمكانيات كبيرة متاحة في مجال السياسات البديلة لتمويل التعليم

1- Banque Mondiale, 1995

OуЭ ЖÆЄ О Ѿ OуЭ к Ã ЖЎ Ѿ Э Ґ OуЖе Ѿ OуЭ OуЖЎ к е О к

العالي. هذه السياسات التمويلية ممكنة التطبيق في الجزائر إذا توفرت لها الإرادة والكفـــاءات البشرية المكونة والمطلعة على هذه النماذج والسياسات، لأن الجو العام في الجزائر تبنى فكـرة الانتقال إلى نماذج جديدة فعالة ومنصفة وهذا ما لا يدع أدنى عذر للقائمين على التعليـــم العالي لمباشرة التغيير.

لقد عرضنا بإيجاز جملة من الحجج التي تكون الدافع الأساسي لضرورة إصلاح منظومـة تمويل التعليم العالي في الجزائر وفيما يلي بعض الاقتراحات تتعلق بالخطوات التي يمكـــن أن تعتمد قصد مباشرة الإصلاح.

6- المراحل المستقبلية كما نتصو

6-1- المرحلة الأولى: وضع آليات للحد م شـيد الإنفاق). نشير هنا إلى أن النصوص ب يكمن بالدرجة الأ ستعانة بمفتشية الإدا ن طرق تنفيذ الميزانيات. يبـدو حس ولت إلى مفتشية لفك النزاعات. بالموازا ن التخلي تدريجيا عن نموذج التمويل المتزايد وذلـك بدعـوة المختصين ي شؤون التعليم العالي للتفكير واقتراح نماذج بديلة فعالة ومنصفة تكون ناتجة عن بحوث علمية وليست مجرد قرارات اتفاقية (consensuelles).

المكتبة الرقمية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

6-2- المرحلة الثانية: إعادة النظر في منظومة دعم الطلبة بمنح الطلبة المحتاجين مـع رفع قيمة المنحة. في هذا المجال يمكن تصور نموذج جديد تشترك فيه أطراف متعددة كـإدارة الضرائب والجماعات المحلية ولجان العقلاء، الخ... لقد بين لنا الجدول رقم 2 نسبة الممنوحين عبر بلدان العالم ويبقى السؤال مطروحا حول أسباب منح 80 % من الطلبة في الجزائر.

بالإضافة إلى مسألة منظومة الدعم يمكن التفكير في الجهات الممولة للتعليم العالي. في هـذا المجال هناك عدة إمكانيات غير مستغلة أولها إسهام العائلات الميسورة وثانيها إمكانية تحفـيز

المنشآت العمومية والخاصة لتمويل منح المتفوقين إلى إشراك البلديات في تمويل الطلبة القاطنين في تراب البلدية إما حسب مؤشرات تربوية أو حسب مؤشرات اجتماعية. هناك فرص أخرى كثيرة ممكنة التطبيق غير مكلفة وفعالة. هكذا يتم التكفل بالعبء بنسق جماعي تكافلي متعدد الأطراف.

6-3- المرحلة الثالثة: عندما يتم التحكم في المرحلتين السابقتين يمكن التفكير في تنويع الخدمات وتحرير المبادرات. بإنشاء سوق عرض الخدمات الجامعية بمشاركة القطاع الخاص في مجال النقل والإطعام والإسكان. الدراسات الميدانية التي قمنا بها بينت أن أكثر من 40 % من الطلبة المقيمين في الإقامات الجامعية لا يتناولون وجبات الغذاء في المطاعم الجامعية[1].

6-4- المرحلة الرابعة: تبني منظومة تمويلية فعالة منصفة ومتنوعة المصادر التمويلية تمكن الجزائر من امتلاك إمكانيات تمويلية تؤهلها إلى ضمان سياسة تعليم مبنية على المبادئ الآتية: تعليم عالي ديمقراطي، محقق لمستوى جيد من الإنصاف، مضمون بأقل كلفة ممكنة، متعدد المصادر التمويلية[2].

الخلاصة:

لقد مكننا هذا العرض من الإطلاع على سياسات التعليم العالي في العالم ومختلف المراحل التي مرت بها. هذه السياسات تختلف من بلد إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى. الاختلاف يكمن في جميع المستويات سواء أكان ذلك بالنسبة لمنظمات التمويل أو منظومات التخصيص أو نماذج التمويل.

مرت بلدان العالم بعدة مراحل وجربت عدة نماذج. الاتجاه العام اليوم يكمن في ضرورة إيجاد سياسات تمويلية ناجعة ومنصفة . هذه النماذج الجديدة تشترك جلها في ضرورة إيجاد

1 - Benarab et autres, 2001.
2 - Benarab, 1999.

OуЭ ЖÆÇ О Ѿ OуЭ к Ã ЖЎ Ѿ Э Г OуЖе Ѿ OуЭ OуЖЎ к е О к

مصادر جديدة لتمويل التعليم العالي دون المصدر العمومي. يبقى الهدف بالنسبة للبلدان هو محاولة تغطية الكلفة بنسبة 20 % من مصادر خاصة بالنسبة لمؤسسات التعليم العالي العمومي. تقارير البنك العالمي تشير إلى أن هناك بلدان قد وصلت إلى مستويات عليا فيما يتعلق بنسبة الإيرادات المتأتاة من رسوم التسجيل المدفوعة من طرف الطلبة إلى مجمل نفقات التشغيل، حيث بلغت هذه النسبة 46 % في كوريا ، 40 % في الأردن، 36 % في الشيلي، 22 % في فيتنام. في حين لم تتعد هذه النسبة 2.5 % في فرنسا و 6 % في مصر[1].

كل البلدان المتطورة تخلت عن نموذج التمويل المتزايد لصالح نماذج جديدة بهدف ترشيد الإنفاق والاستعمال الجيد للإمكانيات المتاحة. هذه النماذج الجديدة م نتائج البحوث العلمية بعيدة عن القرارات الارتجالية العشو ليها في هذه البلدان إلا أنها في إصلاحات م الي تم التخلي نهائيا عن فك

ا ن العالم لا يزال يميزه سواد التم

المكتبة الرقمية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

و ه مست جميع الجوانب المتعلقة بتمويل التعليم العالي. هذه الورشة حر فقط من طرف البلدان المتطورة بل سجل حماس كبير لدى البلدان الطامحة في النمو.

تمويل التعليم العالي في الجزائر تطور بشكل دائري مغلق. لم يأخذ بعين الاعتبار التطور السريع الذي حدث في المجتمع ولا النقلة النوعية في مجال السياسات الاقتصادية. يبدو أن مسؤولي التعليم العالي يستعملون في حركيتهم واتخاذ القرار السلم (l'escalier)في الوقت الذي يستعمل المسؤولون على مستوى الدولة بكاملها المصعد (l'ascenseur).

---

1 - Banque Mondiale. 1995.

مقارنة حركية منظومة تمويل التعليم العالي بالجزائر بحركية المنظومات العالمية في نفس المجال كمقارنة من يستعمل في تنقله الجمل بذلك الذي يستعمل الطائرة.

أسباب ومبررات وفرص التغيير والقيام بإصلاحات جذرية هادئة متوفرة. لكن الإصلاح لا يعني التقليد بل هناك إمكانيات حقيقية في الجزائر لإحداث نقلة نوعية في مجال تمويل العالي مع المحافظة على مبادئها السامية المتعلقة بديمقراطية التعليم وتحقيق الإنصاف بأقل كلفة. نذكر هنا أن مبدأ أقل كلفة كان من بين أهم أهداف إصلاح التعليم العالي سنة 1971[1].

بالرغم من الخلاصة التي استخلصناها إلا أن مستقبل تمويل التعليم العالي سيتميز بإصلاحات آنية ستفرضها ديناميكية داخلية وأخرى خارجية، ولا يمكن لمنظومة التعليم العالي أن تعيش بمعزل عن المنظومة الاقتصادية الوطنية من جهة وبمعزل عن التحولات العميقة التي حدثت على الصعيد الدولي من جهة ثانية.

1 - la refonte de l'enseignement supérieur, 1971.